Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (10) : 30 May 2021
P: 85 - 100
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (10) : 30 مايو 2021 م
ص: 85 - 100

The pragmatic use of the theory of (despotism) and dualism: (West- democratic) and (East- despotic) in the Western political mind

Samir Alcheikh Ali
Department of Sociology || University Mardin Artuklu || Turkey

Abstract: The talk about the theory of despotism in Western thought and the duality of (the democratic West) and the east (the despot) comes in a phase that is witnessing violent transformations in the world, with the spread of the Corona epidemic and the fall of many authoritarian regimes in the world, especially after the Arab Spring revolutions of 2010, this coincides with the fall of the West Morally and economically, and being closed in on himself in these crises, after the state of fascination and impotence that afflicted the Asian world before it over two centuries, there is no doubt that the world will change a lot after the Corona crisis, and this crisis may be a tool for the disintegration of Western civilization and the emergence of new Asian powers on the international scene, And the East Asian resurgence, which has been repeatedly described by Western thinkers as despotism and barbarism, through slander and deliberate distortion of facts. This paper tries to stop at these effects of using these categories as a means to forcibly change the world through wars and conflicts, from the universe This theory played pragmatic political roles, by justifying the crimes of the colonial Western wars in the developing world, stealing its treasures, wealth and wealth, and obliterating its cultures, religions and languages. This theory was also used in the twentieth century to justify the American wars in Asia and the Middle East under pragmatic claims to spread freedom and eliminate tyranny.

Keywords: pragmatism, despotism, dualism, west democratic, east.

الاستخدام البراغماتي لنظرية (الاستبداد) وثنائية: (الغرب–الديمقراطي) و (الشرق- المستبد) في العقل السياسي الغربي

سمير الشيخ علي
قسم علم الاجتماع || جامعة ماردين ارتقلو || تركيا

المستخلص: يأتي الحديث عن نظرية الاستبداد في الفكر الغربي وثنائية (الغرب الديمقراطي) والشرق (المستبد) في مرحلة تشهد تحولات عنيفة في العالم، مع انتشار وباء كورونا وسقوط انظمة استبدادية عديدة في العالم، لا سيما بعد ثورات الربيع العربي 2010 يترافق ذلك مع سقوط الغرب أخلاقياً واقتصادياً وانغلاقه على نفسه في هذه الأزمات، بعد حالة الانبهار والعجز التي أصابت العالم الآسيوي أمامها على مدى قرنين من الزمن، لا شك أن العالم سيتغير كثيراً بعد ازمة كورونا، وقد تكون هذه الأزمة أداة لتفكك حضارة الغرب وظهور قوى آسيوية جديدة على الساحة الدولية، وعودة الشرق الآسيوي للنهوض، الذي تم توصيفه مراراً من قبل المفكرين الغربيين بالاستبداد والبربرية، عبر الافتراء والتشويه المتعَمد للحقائق. تحاول هذه الورقة التوقف عند هذه الآثار لاستخدام هذه المقولات كوسيلة لتغيير العالم قسراً عبر الحروب والصراعات، ومن هنا تأتي أهمية هذه القراءة النقدية للفكر الغربي، من كون هذه النظرية أدت أدواراً سياسية براغماتية، بتبرير جرائم الحروب الغربية الاستعمارية في العالم النامي، وسرقة كنوزه وثرواته وخيراته وطمس ثقافاته وديانات ولغاته. كما تم استخدام هذه النظرية في القرن العشرين لتبرير الحروب الأمريكية في آسيا والشرق الأوسط تحت دعاوى براغماتية بنشر الحرية والقضاء على الاستبداد.

الكلمات المفتاحية: براغماتي، استبداد، ثنائية، غرب ديمقراطي، شرق.

المقدمة.

أثار موضوع الاستبداد اهتمام الفلاسفة والمفكرين في مختلف مراحل التطور الاجتماعي الإنساني، بدءاً من الحضارة الإغريقية وانتهاءً بالعصر الحديث. وكان مفهوم الاستبداد (Despotism) الإغريقي الأصل، يعني من منظور دلالات المفهوم؛ الوجه النقيض لمفهوم الديموقراطية.

وفي عصر الأنوار ظهر جيل من المفكرين الفرنسيين عانى كثيراً من حكم الملك لويس الرابع عشر، الذي اتسم بطابع استبدادي، وقدم هؤلاء المفكرين إسهامات هامة في التأسيس النظري لمفهوم الاستبداد تركت أثارها على الفكر الغربي الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة المعاصرة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تأتي هذه القراءة المتأخرة لرؤية الغرب لتنبيه الباحثين في الشرق الإسلامي، بإعادة قراءة تاريخهم وتراثهم الفكري برؤية نقدية جديدة، فمعظم النظريات الغربية في التاريخ والاقتصاد والاجتماع كانت فقيرة معرفياً وبراغماتية تصب في محرق واحد؛ وهو تصوير التاريخ الشرقي الاجتماعي والإنساني على أنه مستبد في مواجهة الغرب الديمقراطي المتحضر؟ لكن ذلك لا يدعونا لإنكار المواقف الموضوعية، أو اجتزاء الحقائق، كما فعل بعض المفكرين الغربيين المحمّلين بنوازع استعمارية او صليبية، أو إيديولوجية ليبرالية او شيوعية. وإذا كانت مبررات السياسيين لشن الحروب واسقاط الديمقراطية في العالم الإسلامي وتصدير الارهاب، بدعوى نشر رسالة الحرية؛ فإن ثورات الربيع العربي والثورة السورية كشفت أبعاد هذا الزيف والتعطش الغربي للقتل والدم والزج بقوى التطرف إلى المشهد السياسي.

إن الاشتغال على نظرية الاستبداد (Despotism) أخذ وقتاً طويلاً بدأ مع عصر الأنوار واستمر لمرحلة متأخرة من القرن العشرين حتى أكتسب مقومات نظرية علمية متكاملة. ففي حين اعتقد الفلاسفة؛ أن مفهوم الاستبداد هو مصطلح سياسي أو فلسفي، فإن أعلام الفكر الاجتماعي والاقتصادي الكلاسيكي نظروا في الأصل الاقتصادي والسيسيولوجي للاستبداد كنسق سياسي واقتصادي متكامل، يتمثل بغياب الملكية الخاصة، واحتكار الدولة للاقتصاد، وغياب الحريات الاقتصادية وظهور الحاكم (المستبد) بمظهر المالك الوحيد والوارث لجميع رعاياه. وما ينجم عن ذلك من غياب دولة القانون والمؤسسات، ومصادرة الحريات العامة في ميدان التنظيم الاجتماعي والسياسي، ليشمل الاستبداد الأنساق المجتمعية الأخرى وصولاً للنسق الأُسري والتربوي. وإذا كان من الصعب تتبع تطور المقولة من الناحية الفلسفية، بدءاً من الفلسفة الإغريقية وصولاً إلى المرحلة المعاصرة، وهو أمر جدير بالبحث، فإننا سنكتفي بتتبع تطور هذا المفهوم في الفكر الاجتماعي –الاقتصادي الغربي الكلاسيكي وتداعياته في المرحلة المعاصرة.

تثير الدراسة عدداً من التساؤلات وأهمها:

1. ما مدى تطابق أفكار رواد نظرية (الاستبداد) مع الواقع التاريخي والحاضر لبلدان الشرق؟
2. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفكرين الغربيين حول نظرية (الاستبداد)؟
3. إلى أي حد جرى توظيف هذه النظرية لتبرير الاستعمار الأوربي والأمريكي في نهب ثروات آسيا؟
4. هل يسمح الغرب بظهور أنظمة ديمقراطية في العالم النامي والعربي؟

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بهدفين أساسيين:

1. تتبع القواسم المشتركة في النسيج المعرفي بين الباحثين في نظرية الاستبداد منذ القرن السابع عشر وحتى المرحلة المعاصرة .
2. قراءة هذا التراث الفكري بطريقة نقدية وتفنيد آراء المفكرين المشتغلين في هذه النظرية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في نظرية الاستبداد وتتبع تطورها المعرفي، وانتقال المفهوم إلى شكل نظرية متكاملة في الفكر الاقتصاد وعلم الاجتماع، من أن المسألة تم توظيفها تحت ذرائع براغماتية مختلفة، تسعى من خلالها قوى العولمة، لإعادة هندسة العالم سياسياً وثقافياً، وفق مصالحها السياسية واستمرار هيمنتها؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجية التحليل النقدي للنصوص، وتتنبع تطورها التاريخي من منظور علم الاجتماع المعرفي، واعتمدت منهج المقارنة أحياناً لبعض النصوص، وتفنيدها بالاستناد إلى وقائع احصائية وتاريخية .

خطة الدراسة:

- المقدمة، إشكالية الدراسة، اهمية الدراسة واهدافها، منهجية الدراسة وتساؤلاتها، خطة الدراسة
- المبحث الأول: المرحلة الكلاسيكية لتطور نظرية الاستبداد
- المبحث الثاني: تطور نظرية الاستبداد في المرحلة المعاصرة
- المبحث الثالث: التوظيف السياسي البراغماتي لنظرية الاستبداد
- الخاتمة: نتائج الدراسة، التوصيات، المصادر والمراجع
- يمكن القول إن تطور مفهوم الاستبداد وتحوله إلى نظرية متكاملة قد مر بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين:

المبحث الأول: المرحلة الكلاسيكية لتطور نظرية الاستبداد

مقدمة: لا تكتب مقدمة تعود أولى الملاحظات المدونة عن (الاستبداد الشرقي) إلى أول سفير بريطاني في الهند السيد توماس رو في الفترة (1615–1619) حيث دوّن بعض الملاحظات عن السلطة المطلقة في الهند، باعتماد الملك على عدد كبير من العسكر وموظفي الإدارة، مشيراً إلى غياب القانون الوضعي في المحاكم ونظام العقود في المعاملات التجارية، وقدم وصفاً لمدن الهند بقوله: بأنها (لا تشبه في شيء مدن أوربا، وتتعرض للخراب بمجرد انتقال الحاكم منها إلى مركز إداري جديد) (Forster, 1926 , pp. 88- 91) وسنتناول في هذا المبحث آراء أهم المفكرين المؤسسين لهذه المرحلة وهم:

1- فرانسوا بيرنيه (F. Bernier): هو طبيب ورحالة فرنسي عاصر ملك فرنسا لويس الرابع عشر صاحب مقولة (أنا الدولة والدولة أنا) وقام (بيرنيه) برحلة لعدة بلدان آسيوية وأقام نحو 12عاماً بين (1655- 1667م) في الهند، ودوّن ملاحظاته في كتاب حمل عنوان: (آخر التحولات السياسية في دولة المغول الأكبر في الهند) (رحلة إلى الهند) الذي نشر لأول مرة عام 1669م ولاقى رواجاً منقطع النظير في أوربا فتمت ترجمته وطُبع أكثر من 29 طبعة بلغات أوروبية مختلفة خلال أقل من أربعة عقود (بيرنيه، 1936). فقد وصف كارل ماركس هذا الكتاب

في رسالة لصديقه "إنجلز" بقوله: (لا يوجد كتاب أشمل وأوضح وألمع من كتاب العجوز "بيرنيه " في منهج عرضه لموضوع نشأة وتطور المدن في الشرق) (ماركس، المؤلفات الكاملة، ب. ت، ص214) وفي رسالة أخرى يقول: حول أطروحة (بيرنيه) عن غياب الملكية الخاصة في الشرق (هذا هو المفتاح الحقيقي لفهم سماء الشرق؟!) (ماركس، المؤلفات الكاملة، ب. ت، ص215)

لكن (بيرنيه) مع الأسف وقع بكثير من المغالطات والتشويه المتعَّمد للحقائق، بهدف إقناع لويس الرابع عشر بالعدول عن سياسته الاستبدادية؛ بتركيز السلطتين الروحية والسياسية بيده، واعتماده على عدد كبير من العسكر ورجال الدين، الذين يستهلكون الفائض ويبالغون في تبديد مداخيل الخزينة، مما أدى إلى الانتفاضات الفلاحية، نتيجة لزيادة الضرائب وإفقار الفلاحين، الأمر الذي تطلب استخدام أعداد كبيرة من العسكر لقمع هذه الانتفاضات (بيرنيه، ص36) لقد ركَّز (بيرنيه) على غياب الملكية في الهند وتدهور الزراعة بقوله: (إنه لأمر ضار بأن يكون الملك هو المالك الوحيد لجميع الأراضي في الدولة، وألا يعرف الهنود معنى ما هو "ملكيتي" و"ملكيتك" كما هو الحال لدينا- في فرنسا- ومهما كان الملك طيّباً ورحيماً على شعبه، فإنه لا يستطيع أن يلغي بطش وتعسف المتصرفين وأصحاب الأقطاعات والتجار الضامنين للخراج في المناطق البعيدة عن المركز) (بيرنيه، ص202) ويصوَّر (بيرنيه) بشكل تراجيدي وضع آسيا فيقول: (لهذه الأسباب فإن الدول الآسيوية تتعرض أمام أنظارنا لانحطاط مؤسف ولا نرى في هذه البلدان غير المدن المبنية من الطين والأقذار بالمقارنة مع فرنسا، لذا فإن الأراضي والسهول الرائعة في الأناضول وبلاد الرافدين وفلسطين وانطاكية وأراضي أخرى، رغم خصوبتها فإنها لا تستثمر بشكل جيد، وتتحول إلى صحاري وأراضي متروكة، ومستنقعات غير صالحة للزراعة، كذلك الحال في مصر فإن نحو 10% من الأراضي على الأقل قد هلكت خلال أقل من 80 عاماً، إذ لا تجد من يعتني بتنظيم النيل والأقنية لدرء الفيضان والجفاف، وتتراكم ملوحة التربة مما يتطلب جهوداً كبيرة وكلفة باهظة جداً لإعادة أحيائها) (بيرنيه،ص203) ويعمم (بيرنيه) استنتاجاته على جميع حكومات الشرق بقوله) :إن هذه الحكومات في تركيا والهند وفارس قد ألغت مفهوم "ملكي" و"ملكك" فيما يتعلق بالأرض، هكذا فلا قدر الله أن يصبح ملوكنا –الأوربيون- مالكين لجميع أراضي رعاياهم، عندها ستصبح أحوال الدولة ليست بحالة جيدة كما عليه الآن) (بيرنيه،1936،ص206). وبالعودة إلى المصادر التاريخية عن تلك المرحلة فإن مصر كانت حتى نهاية القرن الثامن عشر تقدم نحو (400 ألف إردب) على شكل ضرائب عينية للحكومة المركزية في استانبول (Hansen, 1974,P. 478) وكانت تُصَدّر سنوياً من القمح بين عامي (1748- 1882) نحو 250-300 إردب (الإردب=69 كغ) للأسواق الفرنسية والبريطانية) (Richard,1987,pp. 204- 207) فأين الخراب المزعوم للزراعة في مصر؟ ثم كيف نفهم خراب الزراعة في الهند مع قوله:)إن دخل الدولة من الزراعة في الهند أعلى بكثير من مداخيل السلطان التركي العثماني وملك فارس معاً، وحجم الأموال المتراكمة في خزينته على مدى 40 عاماً بنحو 6 كورارات تعادل 7,6 بليون روبيه) (بيرنيه، ص 199- 200) فمن أين جاءت هذه الثروات في الهند أن لم تكن من الزراعة؟ لكن مع الأسف وجدت تعميمات (بيرنيه) المتناقضة صدى كبيراً في الفكر الغربي اللاحق

2- مونتسكيو (1689- 1775م): قدم مونتسكيو في كتابه الشهير (روح الشرائع) عرضاً لنوعين أساسين من النظم السياسية: (الديمقراطي- الغربي) و (الاستبدادي- الشرقي) فاقتفى أثر أرسطو في استنتاج شكل الدولة من شكل الأسرة، فتحدث عن نمطين من التربية: التربية (الاستبدادية) الشرقية ويقابلها ويناقضها في الغرب الأوروبي التربية (الديمقراطية). كما اقتفى أثر أبن خلدون في تفسير أثر المناخ في (الطباع الإنسانية) ليفسر سلوك الهنود واستسلامهم للحاكم المستبد بقوله: (هنا تعتبر الزراعة النشاط الأساس للسكان، وكلما كان المناخ يثير في النفوس الخمول ويدفعها إلى الهروب من العمل، كلما دعت الحاجة إلى الدين والقوانين لربطهم بها، ولهذا فإن قوانين الهند تعطي حقوق الملكية للحكام وتحرم الأفراد، ويقوي هذا النزوع التأثير السيء

للمناخ الذي يحضّ الهنود على الكسل) (مونتسكيو، 1955، ص212) ويعيد (مونتسكيو) كلام (بيرنيه) بقوله: (من بين جميع الحكومات الاستبدادية لا نجد حكومة واحدة حاولت تغير طبيعتها، إذ يعلن الحاكم نفسه بأنه المالك الوحيد لجميع الأراضي والوارث لجميع رعاياه، وإذا كان الحاكم يمارس التجارة، فإن الخسائر تلحق بالحرف والتجارة) (مونتسكيو، ص213) ويكرر استنتاجاته حول خراب الزراعة بقوله: (إن الحكام المستبدون يعتصرون من الأرض كل شيء يمكن أن تقدمه، ولا يقدمون بالمقابل لها أي شيء، مما أدى لانتشار الصحارى والمستنقعات والسبخات في كل مكان) (مونتسكيو، ص214) مع الأسف إذ يعمم (مونتسكيو) استنتاجاته على الدولة العثمانية لا يقدم أية أدلة، فإن الدولة العثمانية في عصره كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي والتجاري؛ وشهدت المنطقة في القرن الثامن عشر (ثورة النسيج الثانية) ومراكز هذه الصناعة (دمشق- حلب- القاهرة) حيث قدر المستشرق عيساوي نسبة العاملين في هذه المهنة نحو من 40- 50% من سكان هذه المدن، وقدر عدد الأنوال العاملة في النسيج في مدينة حلب بين 1830- 1840م نحو40 ألف نول تعمل في صناعة الأقمشة القطنية والحريرية (Issawi,1914,1966,p. 43) وأنتجت حلب في عام 1829م لوحدها نحو 8,6 مليون قطعة سنوياً بلغت قيمتها نحو 103,8 مليون بارة تعادل 10,38 مليون جنيه استرليني) (نعيسة، 1981، ص273) كما شهدت التجارة الحلبية ازدهاراً كبيراً، أفرد لها المستشرق الفرنسي أندريه آرون مكاناً خاصاً حيث قدّر حجمها مع مرسيليا الفرنسية على المتوسط في هذه الفترة إلى 9,812مليون ليرة ذهبية عثمانية (ريمون، 1986، ص197) وكانت الصناعات النسيجية السورية تعبر البحر المتوسط لتصل فرنسا وإيطاليا والمدن الجرمانية ويتم دفع مقابل وزنها ذهباً.

من جهة أخرى ذهب (مونتسكيو) للادعاء بغياب القوانين في الشرق فيقول: (إنني لا أجد في أي مكان وجوداً للقوانين والمحاكم لدى حكومات الشرق، فالأرض بمعظمها تعود ملكيتها للحاكم؛ حيث لا أثر لقوانين الملكية ولا لقوانين الميراث إذ يعتبر الحاكم المالك الوحيد والوارث لجميع رعاياه) (مونتسكيو، ص225) لكن هل فعلاً أن حضارات الهند والصين وتركيا العثمانية لم تعرف القوانين؟ ماذا عن الشريعة الإسلامية والمذهب الحنفي المذهب الرسمي، الذي اعتمده العثمانيون في الدولة؟ وهو من أكثر أنواع التشريع في العالم تطوراً في فقه المعاملات التجارية والمدنية وقوانين المواريث؟ ربما مونتسكيو يجهل ذلك، لكن المستشرق الروسي (بولشاكوف) لا يجد حرجاً بالقول: (كان التشريع الإسلامي في جوانب كثيرة متقدماً كثيراً على عصره وعلى القوانين الوضعية الأوربية، وكان هذا التشريع برجوازياً أكثر من المجتمع الذي وجد فيه) (بولشاكوف، 1984، ص290).

3- آدم سميث (1723- 1790م): في كتابه (ثروة الأمم) تحدَّث (سميث) في فصلين كاملين عن طبيعة (الاقتصاد السياسي) في الهند والصين، لكنه لم يستخدم ولو لمرة واحدة مفهوم (الاستبداد) لوصف نظم الحكم الآسيوية، مع أنه كان مطلعاً على كتاب (بيرنيه) لا بل أبدى إعجاباً شديداً باهتمام الدول الشرقية بتنظيم الري والطرق وضبط قيود التجارة، مشيراً في الوقت ذاته لتقصير الحكومات الأوروبية في هذا المجال، ويفسر أسباب اهتمام النظم السياسية في آسيا بالزراعة بالقول: (في الصين والهندوستان والحكومات الآسيوية الأخرى، أن دخل الملك الأساسي هو ضرائب- ربع الأرض (...) ولهذا أولت هذه الحكومات اهتماماً كبيراً بأنظمة بالزراعة وأنظمة الري) (سميث، ص279) كما بدا (سميث) متحمساً لحضارات الشرق؛ فتحدث عن الإمكانات الهائلة للصين في الصناعة والسكان، وتوفير المواصلات والسوق الوطنية الواسعة، وكيف لو (أن الصين تحقق فيها تقسيم العمل بين الريف والمدينة، وامتلكت الصناعة الحديثة، وكان لها أسطولها البحري الخاص، فإن السوق الصينية سوف توازي سوق أوروبا مجتمعة ويمكن أن تكون هذه السوق حلقة وصل للتجارة العالمية

ككل) (سميث، ص421) وقد تحققت فعلاً صحة هذا التنبؤات حول إمكانيات الصين بتحولها لأكبر قوة اقتصادية في العالم الآن.

4- توماس روبرت مالتوس (1776- 1834م): عمل (مالتوس) مستشاراً في شركة الهند– الشرقية، وقام بتدريب الكوادر الاستعمارية البريطانية العاملة في الهند، وقد ركز في كتابه (دراسات حول قانون السكان- 1798) على العلاقة بين نوعية الإدارة الحكومية والاقتصاد وأثرها على السكان، فكتب حول سكان الدولة العثمانية يقول: (بالنسبة للرحالة المهتم، ليس من الصعب فهم أسباب تناقص السكان في الجزء الآسيوي من الإمبراطورية التركية (...) فالسبب الرئيس في انخفاض السكان في تركيا بالمقارنة مع مساحتها، يعود إلى طبيعة حكومتها الطاغية وقوانينها الظالمة، إضافة للإدارة الفاسدة، وعدم ضمان حقوق الملكية، مما يُشكل عائقاً أمام تطور الزراعة، التي تتدهور عاماً بعد عام ويتناقص معها عدد السكان) (مالتوس، 1868، ص219) ولا يخفي (مالتوس) شغفه بسقوط الدولة العثمانية الاسلامية بقوله: (إذا لم يتغير نظام الحكم في تركيا، فإن سكانها خلال مائة عام سيتعرضون للانقراض) (مالتوس، ص223) لكن هل حقاً أنخفض عدد السكان في تركيا؟ تبين الوقائع أن سكان الإمبراطورية العثمانية زادوا بين 1550- 1560م بنسبة60% (غورريفتش، 1986، ص101) وعلى العكس من توقعات مالتوس (أرتفع عدد سكان مصر بين عامي1830- 1875م من2,5- 5,25 مليون نسمة، ووصل في عام1892إلى9,7مليون نسمة) (Issawi,CH. ,1982,p. 74) كما تضاعف عدد سكان تركيا بين عامي1830- 1865م من 6,5- 12,5مليون نسمة (Issawi,1981,pp. 34- 35).

وينقل مالتوس عن الرحالة الفرنسي (فولني) بأن: (الفلاح في سوريا كان يدفع إلى الباشا العثماني نحو نصف المحصول، وكان رجال الباشا يأخذون وقت جني المحصول ما يشاؤون، بغض النظر عن جودة المواسم، وفي حال امتناع المزارع عن الدفع أو عدم قدرته، فإنهم يأخذون منه ما يمتلك من أشياء ويبيعونها، مما أدى لهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن هرباً من تعسف رجال الضرائب) (مالتوس، ص219).

لتفنيد هذه الافتراءات عُدنا إلى (فولني) الذي اقتبس عنه مالتوس، فقد قدَّر فولني حجم الضرائب في مصر لهذه الفترة (1782- 1784) بنحو 33 بارة للفدان (volney,1887,p. 224) وتعادل قيمتها الشرائية لذلك العصر 8,25 كغ فهل هذه الكمية مرتفعة حقاً؟! أما المستشرق بولياك فقدر في أواسط القرن الثامن عشر حجم الضرائب على الحبوب في سوريا وفلسطين بين 3/1 و5/1 المحصول (poliak,1935, pp 66- 69) وهذا يعني أن المسلمين دفعوا ضريبة العُشر إلى جانب الزكاة، والأرض الخراجية دفعت الثُلث، وهذا هو النصاب الشرعي لضرائب الأرض في الإسلام؛ فمن أين أتى مالتوس بمعلوماته؟ أما في مصر فقد قدَّر المؤرخ المصري ابن إياس الحنفي، الذي عاصر الدولة العثمانية في عقودها الأولى حصة خزينة إستانبول من مداخيل مصر بنحو3/1 فبلغت 600 ألف إردب من الحبوب إضافة إلى 1. 3 مليون دينار ذهبي) (ابن إياس، ص 409) فأين هو خراب الزراعة المزعوم في مصر، مع هذا الإنتاج الضخم من الحبوب؟ هذا عدا عن صادرات مصر من القمح لفرنسا التي تحدثنا عنها سابقاً؟

5- جون ستيوارت مل (1773- 1806): كانت رؤية (مِل) المتنور مناقضة تماماً لرؤية مالتوس وتلميذه جونز؛ إذ بالنسبة لجون ستيورات مِل ليس سراً أبداً (أن المالك الحقيقي للأرض في آسيا هو الدولة وليس الملك أو العاهل المستبد ؟!) (مل، 1897، ص212- 214) وهو ما زعمه جميع سابقيه، وهذا ينسف آراء أنصار نظرية (الاستبداد الشرقي)؛ لابل سخر (مِل) من جهل الإدارة البريطانية الشديد في فهم أحوال الهند، بالتعامل معها بتصورات مسبقة حيث يقول: (من أخطاء رجال الإدارة البريطانية في الهند، أنهم لم يكن في عقولهم أبداً أي تصور لوجود علاقات اجتماعية مختلفة، من حيث الجوهر؛ تناقض تماماً تلك التي هي معروفة بالنسبة لهم.

فقد عرفت بريطانيا الأقطاعات الكبرى وطبقة ملاكي الأرض الكبار، ولهذا فإن الحكام الإنكليز قرروا أنهم في الهند يتعاملون مع ظواهر مماثلة) (مل، ص239).

6- ريتشارد جونز (1790- 1855م) حلَّ (جونز) مكان أستاذه (مالتوس) في تدريب الكوادر الاستعمارية البريطانية العاملة في الهند، فأخذ يقتفي أثر (بيرنيه) وينقل عنه حرفياً فيقول: (من سمرقند إلى الجنوب حتى بجبور وسيرين وجوباتم، يمكن أن نشاهد أطلالاً من المدن العواصم المهدّمة والمخرَّبة، التي هجرها سكانها الأصليون بمجرد ظهور مدن جديدة كمراكز لإقامة للملك) (جونز، 1937، ص324) لكن في الحقيقة فالخراب الأكبر للهند حصل على يد الاستعمار البريطاني، وعلى يد شركة الهند- الشرقية، التي قامت بنهب ثروات الهند، فبينما كانت الشركة تصدر200 مليون بوند من الارز سنوياً من الهند كان الهنود يموتون جوعاً، فالمجاعات التي تعرضت لها الهند بين عامي 1866- 1876م ذهب ضحيتها 15 مليون هندي، وفي مقال صدر حديثاً للاقتصادي الهندي باتنايك يقول: (إن بريطانيا قد تتعرض للانهيار إذا ما أقدمت على سداد الأموال التي استنزفتها من الهند .وقدر باتل حجم الثروات المنهوبة في فترة الاحتلال البريطاني من الهند بنحو 9 تريلونات جنيه استرليني) ((Patnaik, 2018; https: //www. newsclick

7- كارل ماركس (1818–1883م): تركز اهتمام ماركس بالثورة الأممية الاشتراكية وبصياغة نظريته الاجتماعية حول: (التشكيلات التاريخية وأساليب الانتاج الخمس) لكن مع الأسف لم يكن ماركس وصديقه إنجلز على معرفة كافية بالتاريخ الآسيوي، كما يؤكد هوبزباوم الذي جمع نصوصهما، فقال: (لم تكن معرفتهما كبيرة بالعصور القديمة والوسطى في الشرق الأوسط، ولكنها كانت أفضل بالنسبة لمناطق معينة من آسيا مثل الهند) (ماركس، 1974، ص21) لكن بعد اطلاع ماركس على كتاب (بيرنيه) عدّل الكثير من آرائه فيما يتعلق بنظريته التاريخية حول (المراحل الخمس) فصاغ فرضية (نمط الإنتاج الآسيوي) ليسُدَّ ثغرةً مهمة فيها، حيث يقول في (مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي): (بشكل عام أن أنماط الإنتاج: الآسيوي، القديم، الإقطاعي والبرجوازي المعاصر، يمكن اعتبارها المراحل التقدمية للتشكيلات الاقتصادية– الاجتماعية) (ماركس، إنجلز، الأعمال الكاملة، مجلد 13، ص7) وقد وصف ماركس هذا النمط بأنه؛ يقوم على ملكية الدولة للأرض نظراً لاعتماد الزراعة هنا على الري على ضفاف الأنهار الكبرى (النيل- الفرات- الغانج- الأصفر) (ماركس، إنجلز، مجلد46، ج1، ص8) لكن وقائع الجغرافيا والتاريخ الآسيوي تؤكد أن المساحات الزراعية الشاسعة في قارة آسيا لم تكن في غالبيتها تعتمد على الري الاصطناعي على ضفاف الأنهار، بل اعتمدت على الزراعة البعلية وحالة الطقس، ومن الغريب حقاً تفسير ماركس نفسه لأسباب نهوض الزراعة في أوروبا بحالة الطقس؟! وفي الشرق بنوعية نظام الحكم؟! بقوله: (إذا كان إنتاج الأرض في أوروبا، خاضعاً لحالة الطقس الجيدة أو الرديئة، فإنه في الشرق كان خاضعاً لنوعية الحكم، وكما حدث غالباً في الدول الآسيوية، فإن الزراعة تتعرض للخراب في ظل بعض أنظمة الحكم السيئة، وتعود للانبعاث في ظل أنظمة حكم جديدة، فهنا كمية المحصول ارتبطت مباشرة بنوعية الدولة، وارتبطت في أوروبا بنوعية الطقس) (ماركس، إنجلز، المجلد 46، ج1، ص133) والأغرب من ذلك تفسيره لظاهرة التمدن المبكر في الحضارات الآسيوية بقوله: (إن تاريخ آسيا بطبيعته الخاصة، وحدة لا تنفصم عراها بين المدينة والريف. وهنا ينبغي النظر إلى المدن الكبرى بمثابة، مكان لإقامة حكام البلاد، وهي أشبه بأورام نامية على البناء الاقتصادي بالمعنى الخاص للكلمة) (ماركس، إنجلز، مجلد 46، ج1، ص47) هذه الرؤية الماركسية المتعصَّبة لا تذهب بعيداً عن رؤية سلفه الرجعي (مالتوس) في إنكاره لصفة التمدن في الحضارات الآسيوية وازدهارها، وهو ما يدحضه رأي مستشرق ماركسي كان من انصار فرضية ماركس (نمط الانتاج الآسيوي) ثم تخلى عنها وهو ل. فاسيليف الذي كتب في نهاية ثمانينات القرن العشرين يقول: أن مدن

الشرق في المرحلة الوسيطة كانت كبيرة وغنية ومزدهرة بالإنتاج الحرفي والسلع الصناعية، التي بزّت وربما تجاوزت السلع الأوربية، وكانت تغزو أسواق أوربا، لكن هذه الصناعة لم تكن قادرة على تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية (...) أو للتحول فيما بعد إلى الرأسمالية) (الشيخ علي، 1997، ص50- 51)

المبحث الثاني: تطور نظرية الاستبداد في المرحلة المعاصرة.

دخلت نظرية (الاستبداد) مرحلة جديدة مع نضج علم الاجتماع (البرجوازي) في نهاية القرن التاسع عشر، والانتشار الواسع للماكس فيبرية الجديدة في الولايات المتحدة في القرن العشرين، وأثّرت على الباحثين في نظرية (الاستبداد) فبدأ التركيز على الجانب السيسيولوجي والحديث عن (المجتمع المدني) والشروط الأساسية لظهوره، كالحرية والفردانية وحرية التنظيم السياسي والاجتماعي، والحقوق المدنية والسياسية في المجتمع والدولة... . الخ وسنتوقف عند أهم هذه المحطات لتطور نظرية (الاستبداد) في هذه المرحلة

1- ماكس فيبر (1864–1920م): أهتم (فيبر) وبوقت مبكر بالأسباب التاريخية لظاهرة (التمدن) وظهور المجتمع المدني. فأجرى مقارنات بين المدن في الحضارات الشرقية ومثيلاتها في الحضارة الغربية، فتحدث عن نوعين متناقضين من المنظومات الاجتماعية في هذه المدن هما: (منظومة الاستبداد) وقوامها العسكر ورجال الإدارة ومراكزها المدن الآسيوية و (منظومة الديمقراطية) وقوامها الطبقات التي تنظم نفسها إدارياً وسياسياً، للتعبير عن مصالحها في المدن الأوروبية، معتبراً الفارق الجوهري بين المنظومتين يتمثل في مبدأ الحرية؟! ففي وصفه للعلاقة بين الملك والرعايا نفى صفة (الحرية) عن المجتمعات الشرقية وصفة (المدنّية) عن مدن الشرق، إذ اعتقد: (أن الملك هنا ينظر إلى رعاياه من موظفين وعسكر يتبعون له بمثابة أقنان (...) وينظر للمواطنين وكأنهم مجرد أدوات عمل، هذا هو شكل الاستبداد الشرقي القديم، الذي تطور عبر الأشكال البدائية للأنظمة البيروقراطية الحضرية، وتميّز عنها بقدرات تنظيمية كبيرة، وهو شكل مختلف تماماً عن أشكال اتحادات مدن البوليس الأرستقراطية Adolspolis) (فيبر، التاريخ الزراعي للعالم القديم، 1923، ص48) للأسف بقي (فيبر) أسيراً لنزعة (التمركز الأوروبي) في تفسيره لظاهرة (التمدن) في الحضارات الإنسانية، إذ أعتبر أن (المدن الغربية) أدت أدوراً تاريخية ثورية، وكانت بمثابة (الحاضنة التاريخية للمجتمع المدني) فلخص هذا الدور بقوله: (إذا كانت القوى الاجتماعية التي حملت لواء الديمقراطية وأفكارها منذ البدء في المجتمع الأوربي في مدن البوليس القديم من أوساط الفلاحين الأحرار، ففي العصر الوسيط كانت هذه القوى الثورة من الحرفيين) (المرجع السابق، ص71) بالمقارنة مع المدن الشرقية (مدن الموظفين) أو (مدن المقرات الحكومية) المعطَّلة عن الفعل الاجتماعي، التي أدت وظائف (مكَّنت الملك من بناء منظومة تراتبية من طبقات الموظفين كوسيلة يستطيع من خلالها إدارة شؤون رعاياه). (المرجع السابق، ص45) ولخص (فيبر) الفارق الجوهري بين المدن الشرقية والمدن الأوربية بالقول: (إن الشروط التاريخية لتطور المدن الآسيوية هي شروط بالكامل مناقضة ومعاكسة تماماً لشروط تطور المدينة الغربية الوسيطة، وبالرغم من وجود سمات مشتركة بينهما، حيث أن كل منها كانت تحتوي على أماكن للتسويق والتجارة والصناعة، والتنظيمات والورش الحرفية والتجارية، التي تضمن لأفرادها بعض الاستقلالية (...) لكن الفارق الجوهري بينهما هو أن المدينة الغربية كانت المكان الذي تحققت فيه عمليات الانتقال من حالة اللاحرية إلى الحرية) (فيبر، المدينة، ص30). لا بأس لكن لماذا تجاهل (فيبر) انتشار الأمية والجهل بين الملوك الأوربيين حتى مراحل متأخرة من القرن الثامن عشر؟! وعدم اهتمامهم بنظافة المدن وتأمين مياه الشرب والصرف الصحي، وتنظيم الادارة والأعمال وضبط السجلات الحكومية، وتشجيع الإنفاق السخي على العلم ومؤسسات التعليم والصحة والطبابة، وهو ما شهدته المدن

الإسلامية مثلاً بوقت مبكر منذ القرن الثامن ميلادي، في حين كان ملوك الغرب يكتفون باستهلاك ربع الأرض في قلاعهم المحصنة دون أن يقدموا أي شيء لرعاياهم، وكما يقول لوبون: (إذا رجعنا إلى القرن التاسع والعاشر من الميلاد، حين كانت الحضارة الإسلامية في إسبانية ساطعة جداً، رأينا أن مراكز الثقافة في الغرب كانت أبراجا يسكنها سنيورات متوحشون يفخرون بأنهم لا يقرأون) (لوبون، ب. ت. ، ص566).

2- إيرينا لابيدوس: أعادت (لابيدوس) ما قاله (فيبر) بصياغة جديدة حول فهمها للمدن الإسلامية، إذ اعتبرت أن مفهوم (المدنّية) (لا ينطبق على كثير من المدن في العالم الإسلامي، التي تتغيب صفات المدَّنية عنها تماماً، بدءاً من العصر الوسيط وحتى الوقت الحاضر (...) إذ أن مفهوم المواطنة بالمعنى الغربي، كحق من حقوق ساكني المدن، لم يعرفه الشرق الإسلامي مطلقاً) (Hourani,1970,pp. 195- 199) لا شك أن (لابيدوس) المتخصصة بالمدن الاسلامية كانت على اطلاع جيد بموضوعها، لكنها تجاهلت حقائق كثيرة مثل: حرية الانتقال بين المدن الاسلامية والإقامة والعمل ودور (المحتسب) في تنظيم الحياة المدنية في المدن الاسلامية، وتجاهلت ثورات العامة في المدن الاسلامية ودورها في خلع الولاة والموظفين الفاسدين؟ كما لم تقل كلمة عن استقلالية السلطة القضائية كأعلى سلطة في المدن الإسلامية، وصلاحية هذه المحاكم في محاسبة وخلع كبار رجال الدولة مثل الوزير والوالي والعسكر وحتى خلع الخليفة (الملك).

3- ألبرت حوراني: سار (حوراني) على نهج (فيبر) في فهمه للمدن فكتب يقول: (إن الاستقلال السياسي كشكل للحكم الذاتي للمدن، بمقاربته مع أشكال التنظيمات الحرفية النقابية، على أساس نوع المهنة في نظام الحرف الأوربية، كان من غير الممكن وجودها في العالم العربي، لأنها كانت تتناقض أساساً مع فلسفة الإسلام القائمة على وحدة تضامن الأمة الإسلامية، في مسؤوليتها أمام الإرادة الاجتماعية) (Hourani,1970, p. 14)

4- شترن: لخص (شترن) الفارق الجوهري بين المدن الاسلامية والمدن الغربية بالقول: (إن من بين أهم الفوارق البارزة بين المجتمعات المسيحية الغربية والإسلامية يكمن في حقوق الاجتماع والتنظيم، ففي حين أنها في الأولى كانت تشمل جميع أشكال "التنظيمات الحرفية، التي كانت تزدهر باستمرار كانت في الثانية متغيبة تماماً) (Hourani,1970,p. 70) لا شك أن (حوراني) وصديقه (شترن) لم يتكلفا عناء الاطلاع على التشريع الاقتصادي في الإسلام، الذي ينظم العمل الحرفي والتجاري في المدينة الإسلامية، ولا على المصادر التاريخية والرسائل العلمية المكتوبة عن نظام (الطوائف الحرفية في الحضارة الاسلامية) التي يرأسها (شيخ الكار) ونظامها المستقل تماماً عن أي تدخل حكومي، وغني عن البيان أن المكتبات الأمريكية غنية وحافلة بالدراسات عن هذه المسائل.

5- كارل أوغست فيتفوغل: بدا (فيتفوغل) حياته الفكرية ماركسياً، وانتهى في فترة رحيله للولايات المتحدة إلى (الماكس فيبرية) ففي عصره جرى الترويج على نطاق واسع لنظرية (الاستبداد الشرقي) وقد استخدم (فيتفوغل) مفاهيم غريبة جداً لوصف الحضارات الشرقية مثل: (المجتمع الهيدروليكي) و (الحضارات الهيدروليكية) و (الزراعة الهيدروليكية) ليقارنها بالمجتمع الصناعي! والمقصود بمفهوم (النظم الهيدروليكية) هو أن المحرك الأول لهذه النظم الاقتصادية هو طاقة المياه؛ نظراً لاعتماد هذه النظم على الزراعة المروية على ضفاف الأنهار الكبرى. كما استخدم الباحث مفاهيم ماركسية مثل: (الإنتاج الآسيوي- المجتمع الآسيوي – المجتمع شبه الآسيوي) و (الاستبداد الشرقي) و (البيروقراطية الزراعية)... الخ التي يكون دور الدولة فيها أساسياً لا في العمل الزراعي فحسب، بل في التنظيم الاجتماعي والسياسي، وقد لخص وظائف الدولة الآسيوية في: (بناء مشاريع الري الضخمة الضرورية للزراعة وصيانتها، إلى جانب اهتمامها بنظم الاتصال والبريد والطرق وبناء المدن والمعابد والقصور، التي تسهم في ترسيخ وتمجيد سلطة الحكام) (Wittfogel, 1957, p. 42) وفي

توصيفه للعلاقة الوظيفية بين النظم المستبدة وجهازها البيروقراطي قال: (من مصلحة البيروقراطية التشجيع على إعادة إنتاج النظم المستبدة، لأن بقائها مرتبط بهذه النظم) (Wittfogel, 1957, p. 199). ومن المثير حقاُ تعميم (فيتفوغل) نظريته لتشمل الاتحاد السوفيتي والحضارات الغربية القديمة مثل حضارات المايا والإنكا والأزتك بالإضافة إلى حضارات مصر وبابل والصين القديمة والهند وفارس والخلافة العربية وتركيا العثمانية (Wittfogel, 1957, pp. 112- 163) ومع الأسف بذل (فيتفوغل) كثيراً من الجهد، لكن أفكاره بدت وكأنها مزيجاً غير متجانساً من المفاهيم الماركسية والماكس فيبرية، وسار على نهج من سبقه في توصيف الاستبداد والسلطة المطلقة.

6- لورانس كريدر: مفكر يوناني قدم تحليلاً نقدياً لهذا التراث الفكري المتعلق بنظرية (الاستبداد) بدءاً من فرانسوا بيرنيه وصولاً إلى هيجل وماركس. لكن كريدر لم يأخذ فرضية ماركس (نمط الانتاج الآسيوي) على محمل الجدّ؛ إذ اعتبرها فرضية ناقصة، اعتمدت على وقائع تاريخية جزئية من بلدان آسيوية احتلت فيها الهند الصدارة (كنمط مسيطر) إضافة للصين وفارس. لقد أولى (كريدر) اهتماماً خاصاً لأسباب ظهور (المجتمع المدني) واعتقد أن السَّر يكمن في نظام المشاعة الشرقية، التي بقيت لفترة طويلة معزولة عن العالم الخارجي، كما أن الحياة الاقتصادية في المشاعة كانت راكدة، نظراً لاعتمادها على الاكتفاء الذاتي وعلى علاقات الاعتماد المتبادل، حيث اسهم العمل الحرفي في القرية بإكمال دورة الاقتصاد الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمشاعة الريفية (...) فالحدادون مثلاً كانوا يصنعون المحاريث والسكاكين، إضافة إلى النجارين وصناع الخزف... . الخ) (Krader, 1975, p. 287) وعلى الأغلب أن كريدر كان مُتَأثراً بأفكار (روزا لوكسمبورغ) وكتابها (المجتمع البدائي) (لوكسمبورغ، 1976) وتصنيفها لأنواع وخصائص المشاعات الزراعية التي عرفتها البشرية، فقارب (كريدر) بين المشاعة الهندية وبين المشاعة (الروسية السلافية) التي تُسمى (Mir) ليبرهن على متانة هذه المشاعات وانعزالها عن عالم المدن، واعتبرها السبب في عدم حدوث تقسيم اجتماعي للعمل بين الريف والمدينة والانتقال إلى المجتمع المدني، وأعتقد أن رأس المال الربوي ساهم في ترسيخ نظم الاستبداد في المجتمعات الشرقية، على عكس دوره الثوري في تفتيت النظم الإقطاعية الأوربية من خلال دعمه للطبقة الوسطى من صناعيين وتجار، ففي الحضارات الآسيوية (لم يجلب رأس المال الربوي أي تقدم سوى خراب الاقتصاد والرشوة والفساد الإداري والسياسي) (Krader, 1957, p. 125). كما قدم (كريدر) شهادة جريئة بقوله: (إن البيروقراطية الصينية في العصور الوسطى، التي كانت تعتمد على طبقة من الموظفين الكبار"Mandarinat" قد مثلت الطور الأول لنشوء البيروقراطية في أوروبا) (Krader, 1975, p. 58) وهو إقرار صريح بعدم معرفة أوربا في تاريخها القديم والوسيط لأي شكل من أشكال الإدارة الحكومية أو البيروقراطية. لكن المسألة الأكثر أهمية في مساهمة (كريدر) هي اكتشافه الحلقة المفقودة بين ماركس وماكس فيبر في رسم الخط الفاصل بين المجتمعات الشرقية والغربية، وهو ما عجز عنه فيتفوغل، فأفرد كريدر لها مكاناً خاصاً في فهمه لديالكتيك تطور المجتمع المدني (Civil Society) المناقض تماماً لمفهوم (المجتمع المستبد)، وكان فهم كريدر للمجتمع المدني مختلف عن فهم ماكس فيبر، إذ أخذ طابعاً ديالكتيكياً هيجيلياً، ففي حين رأى هيجل أن ديالكتيك التطور أدى لظهور الأسرة المستقلة، ومن ديالكتيك الأسرة ظهر الأفراد المستقلون، الذين دخلوا كأفراد أحرار في علاقاتهم عبر المؤسسات المدنية، فالانتقال إلى المجتمع المدني، كان لا بد أن يمر عبر نفي الأسرة، وهكذا فالمبدأ الأساسي للمجتمع المدني هو الفرد الجزئي، إذ يتم النظر إلى المجتمع باعتباره مؤلف من أعضاء كل منهم له نظرته الذاتية للأشياء ويعمل أساساً من اجل مصلحته الخاصة. (هيجل، 2007، ص15، ص50) فإن (كريدر) رأى الفردانية individuality بأنها الشرط الاساسي لظهور المجتمع المدني، إذ لا وجود لمجتمع متطور بدون فردانية إنسانية، فعبر صيرورة

وتطور الفردانية تم الانتقال الديالكتيكي إلى المجتمع المدني وامتلاك شروط تطوره. هذه العلاقة كما يراها كريدر تتسع ليصبح مذهب الفردانية بمثابة رافعة أيديولوجية لتطور المجتمع المدني (البرجوازي) والتأسيس اقتصادياً وسياسياً للرأسمالية، وإذا كانت الفردانية في المفهوم الهيجلي تعني نفي الأسرة، وفي الديالكتيك الماركسي تعني نفي المشاعة، فديالكتيك كريدر يرى في الفردانية (صيرورة تاريخية، حدثت تاريخياً من الأعلى ومن الأسفل، وإن ديالكتيك التطور قد مرَّ من فردانية البعض إلى فردانية المجموع) (Krader, 1975, p. 324-325) بمعنى أن تطور المجتمعات الغربية أعطى الفردانية في المجتمع المدني طابعاً عمومياً للجميع، وهذا الشكل من التطور الاجتماعي هو الشكل المناقض تماماً للمجتمعات (الاستبدادية الآسيوية) التي لم تعرف الفردانية، ولا حقوق الفرد من أجل البعض (أي حقوق طبقة الملاكين) ولا حقوق الفرد من أجل المجموع في المرحلة الرأسمالية. إذ بقيت الفردانية مُغيّبة ومُهمشّة، مندمجة وغير مُتمايزة في حياة الجماعة (قبيلة أو مشاعة (الحي- القرية- المدينة) فسلطة الجماعة تلغي الفردانية وتلغي التمايز كشرط لتأسيس الطور الأدنى من المجتمع المدني، فهذه المجتمعات انتقلت للطور الأول من (الفردانية) وهو المجتمع الإقطاعي، في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول للقرن العشرين.

مما لا شك فيه أن تقديس مبدأ الحرية الفردية، كانت فكرة مشتركة بين علماء الاجتماع والاقتصاد والفلاسفة الغربيين بمختلف تياراتهم الوجودية والبراغماتية، لكن هل فعلاً أن الحرية الفردية كانت مغيبة تماماً في حضارات الشرق القديمة والوسيطة؟ وهل المجتمعات الغربية العبودية والإقطاعية هي مجتمعات حرة؟ هذا التعميم يحمل بذور التناقض في الفكر البرجوازي ذاته، فإن البرجوازية ظهرت من تجمع التجار والصناعيين الأحرار داخل الأسواق المؤقتة، التي تحولت مع الوقت لأسواق دائمة، على أطراف المجتمع الإقطاعي، ومنها ظهرت نواة المدن الصناعية الحرة، التي كانت بحاجة لمبدأ حرية العمل وحرية التجارة والعبور بين المدن، لكن هل حقاً أن العمال وباقي الفئات غير المالكة كانت حرة بألا تعمل؟ أم كانت مكرهة اقتصادياً على بيع نفسها وقوة عملها كعبيد عمل مقابل الحصول على الدخل أو الأجر؟

المبحث الثالث: التوظيف السياسي البراغماتي لنظرية الاستبداد.

لم يكن الاشتغال على نظرية (الاستبداد) من قبل هذا العدد الكبير من المفكرين والترويج إلى ثنائية (الغرب الديمقراطي) و (الشرق المستبد) عفوياً، وكما تقول (روزا لوكسمبورغ) لم تكن المسألة مسألة دراسات علمية أو اكتشافات ذكية، بل مسألة مصالح مادية بحتة ذات علاقة بالدول الرأسمالية الأوربية وبسياسة هذه الدول الاستعمارية (لوكمسبورغ، 1967، ص7- 8) فقد شكل غياب الملكية الخاصة، الذي اعتبره أنصار نظرية (الاستبداد) سبباً أساسياً لهذه الظاهرة عقبة كبيرة في وجه النهب الذي مارسه الأوروبيون، فلتحديد حجم الضرائب على الأرض كان ينبغي تحديد مالكها، فقد اصطدم الأوربيون في مستعمراتهم الإنكليز في جنوب آسيا والفرنسيون في شمال إفريقيا، بعلاقات كانت غريبة عليهم تمام الغربة، وكانت تختلف عن مفهومهم حول الطابع المقدس للملكية الخاصة، وبسبب جهلهم المطبق عنها جعلهم يضعون تصورات غريبة، ولتبرير هذا النهج الاستعماري تم توصيف الشعوب الأخرى (بالمتوحشة والبربرية؟) تماماً مثلما فعل الممثلين الرسميين للكنيسة المسيحية، الذين اعتبروا الأديان التي عرفتها البشرية، مجرد سلسلة من النكسات للوصول إلى الديانة المسيحية، كذلك هو بالنسبة للاقتصاديين، الذين يرون بأن كافة الأنماط الاقتصادية البدائية لم تكن أكثر من محاولات خرقاء جرت قبل التوصل إلى اكتشاف النمط الاقتصادي الحقيقي الوحيد: نمط الملكية الخاصة) (لوكسمبورغ،1967،ص8).

المطلب الأول: دور راس المال الربوي.

بلا شك كان لرأس المال الربوي مصلحة في الترويج لنظرية (الاستبداد) وفي تمويل حملات الاستعمار الأوربي، ولم تكن الهند الغنية بالذهب، والوصول إلى طريق الحرير هو الهدف فحسب، بل لا بد من السيطرة على الممرات البحرية العالمية، وكانت الدولة العثمانية تقف عائقاً أمام رأس المال الربوي البريطاني للسيطرة على التجارة العالمية، لذا تم العمل بشكل حثيث على اسقاطها، بنشر الفساد داخل أجهزة الدولة والترويج لثقافة الانفتاح على ثقافة الغرب ومنتجاته داخل البلاط العثماني، فقد بلغ الإنفاق على الترف والبذخ ذروته في عهد السلطان عبد العزيز (عواد، 1969، ص213) ترافق ذلك مع تراجع إيرادات خزينة السلطان، فلجأت السلطات للاستدانة من بيوت المال الربوية البريطانية، ومع تراكم الديون وعجز الدولة عن تسديد الأقساط أعلنت الدولة العثمانية حالة الإفلاس عام 1875م، بعد أن بلغ حجم ديونها عام 1877م نحو117 مليون ليرة عثمانية (آدموف، 1982، ص106) فتم تشكيل لجنة (الديون العثمانية) التي وضعت موارد الدولة تحت تصرف الدائنين لاسترداد ديونهم، في حين لم تقبض الدولة من القروض المتفق عليها أكثر75% من قيمة القرض ذهبت غالبية القروض لتغطية نفقات البلاط العثماني (العلاقات الاقتصادية الخارجية للإمبراطورية العثمانية، 1989، ص117) كما لاقت مصر في عهد الخديوي إسماعيل مصيراً مشابهاً، مع ارتفاع حجم الإنفاق و البذخ في عهده، فلجأ للاستدانة من بيوت المال اليهودية البريطانية والفرنسية، ليصل حجم الديون المصرية إلى ما يقارب 91 مليون جنيه مصري، عندما أعلنت مصر حالة الإفلاس والعجز عن تسديد الديون عام 1876، ولم تستلم مصر فعلياً أكثر من 63% من قيمة القروض وكانت تدفع فوائد مرتفعة جداً تصل إلى 26% سنوياً) (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، 1974، ص273) وتحولت مصر بالنسبة للدائنين إلى (جسر من الذهب) كما يقول فريدمان حيث دفع (الشعب المصري حتى عام 1939 نحو 287 مليون جنيه مصري، وهي قيمة أكبر من الديون الفعلية بنحو3,7 مرات) (فريدمان، 1963، ص 8- 10) هكذا نجح راس المال الربوي في تفكيك الامبراطورية العثمانية إلى دويلات، وسقطت دولة الخلافة العثمانية 1919م، وبدأت الاقطاع بالانتشار مع ظهور قانون الطابو العثماني عام 1861م وقانون المقابلة في مصر عام 1871م

المطلب الثاني: تجربة البرجوازيات العربية في الانتقال الديمقراطي بين الحربين: 1914- 1945م

وجدت البرجوازيات العربية فرصة ذهبية للتطور والانتقال من التجارة الوسيطة إلى التصنيع، لإمداد الجيوش المتحاربة بالألبسة والغذاء والسلع، وفي ظل الانتداب جرت عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وبناء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وظهور الدستور المدني والانتخابات البرلمانية الحرة (نسبياً) وحرية التنظيم المهني والنقابي، وحرية الفكر والصحافة والتجمع وتشكيل الأحزاب... الخ وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، مقارنة مع تجربة أوربا بدأ المجتمع العربي يشق طريقه بعيداً في محاكاة التجربة الغربية في الديمقراطية (الشيخ علي، 2007، ص129- 132)

المطلب الثالث: الحقبة الأمريكية وعودة الاستبداد

لم تدم تجربة البرجوازية العربية طويلاً ،فتم تدميرها مع ظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على الاقتصاد العالمي و (الشرق الأوسط) مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، شجعت على الانقلابات العسكرية بين خمسينات وستينات القرن العشرين في هذه الدول ومهدت الطريق لوصول العسكر إلى السلطة، وأُعيد إنتاج نظم الاستبداد في الشرق العربي والقضاء على البرجوازية والطبقات الارستقراطية، فظهرت أنظمة استبدادية، ذات طابع قمعي بوليسي، هدفها الاحتفاظ بالسلطة وتوريث الحكم، وتلخص دور هذه النظم بضمان هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على النفط في المنطقة وحفاظها على أمن (اسرائيل) كدولة يهودية في فلسطين، تم إنشاؤها في المنطقة

لخدمة مصالح رأس المال التجاري- الربوي اليهودي العالمي. ومع عودة انتاج (الاستبداد) عاد التناقض من جديد بين الغرب والشرق؛ الغرب الديمقراطي كمركز صناعي ومالي عالمي يلعب دور المدينة، والشرق (المستبد) كأطراف ريفية تخدم هذا المركز الإمبريالي العالمي. وبدت السياسيات الخارجية للنظم المستبدة في الشرق الأوسط تركز أهدافها على البقاء في الحكم مدى الحياة والحصول على ثلاثة أشياء: أولها: الريع والعائدات وثانيها: ضمان استمرار تدفق هذه العائدات والثالث: تأمين الحماية السياسية للنظام (بافيلكا، 1993، ص18)

المطلب الرابع: الإصلاح الاقتصادي والعجز عن الانتقال للإصلاح السياسي في الدول العربية

وجدت النظم العربية نفسها مرة أخرى تحت رحمة رأس المال الربوي العالمي ممثلاً بـ (صندوق النقد الدولي) للاستدانة بفوائد مرتفعة، بعد أن اجتاحها الفساد مجدداً في ثمانينات القرن العشرين، وعندما عجزت عن تسديد ديونها خضعت لشروط الصندوق في التصحيح الهيكلي بين عامي (1985- 1991) وخصخصة القطاع العام المعيل الأول للسكان، ولم يكن ممكناً لهذه النظم القيام بالإصلاح السياسي، لإن ذلك يعني إلغاء شروط وجودها، فبدأت الإدارة الأمريكية في ولاية جورج دبليو بوش الثانية ترفع شعار (مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية) في الشرق الأوسط؟! ومثَّل هذا الشعار ذريعة للتدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان والعراق والصومال وكوسوفو وجورجيا ولبنان ودول أخرى (الشيخ علي، 2005، ص127) لكن هل حقاً أن زعماء الولايات المتحدة صادقون في ادعاءاتهم بنشر الديمقراطية ومحاربة الاستبداد؟ ففي ذروة الانتصارات الأمريكية المزعومة على الإرهاب، نشر المستشار والخبير الاستراتيجي روبرت كابلان مقالاً مطولاً في عام م1997م بعنوان: (هل الديمقراطية كانت مجرد لحظة؟) يقول فيه: (أؤكد أن الديمقراطية التي نشجعها في العديد من الأجزاء الفقيرة من العالم هي جزء لا يتجزأ من التحول نحو أشكال جديدة من الاستبداد، وإن مهمتنا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لنشر الديمقراطية تشكل جزئياً في مصر والمملكة العربية السعودية، أهم حلفاء أمريكا في العالم الإسلامي الغني بالطاقة، سيكون أسوأ كابوس لنا هو اجراء انتخابات حرة ونزيهة (...) لقد غيرت نهاية الحرب الباردة موقفنا تجاه تلك الأنظمة الاستبدادية، وفي الواقع أن النظم الاستبدادية تخدم مصالحنا أكثر من تلك التي نثني عليها بالديمقراطية) (Kaplan,1997) واختتم كابلان مقالته بقوله: (لكن المشاكل التي تنتظرنا كثيرة في العديد من الأماكن (...) وعلى سبيل المثال في الشرق الأوسط فإن بعض الدول مثل: سوريا والعراق ومشيخات الخليج ذات الحدود المصطنعة وعدد السكان المتزايد والأعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل، لن تكون ديمقراطيات مستقرة فور مرور الدكتاتوريين المطلقين وأسرهم الحاكمة من مخلفات العصور الوسطى من المشهد، وستكون هناك فوضى (...) وأن الديمقراطية في الولايات المتحدة في خطر أكبر من أي وقت مضى) (Kaplan,1997)

الخاتمة: لقد بذلنا ما في وسعنا لتسليط الضوء على آراء بعض المفكرين الغربيين لإظهار تضاريسها الناتئة، ولهذا الأمر مبرراته في تشجيع الباحثين الشباب على عدم أخذ كل ما كتبه الفكر الغربي على محمل التقديس والتصديق، وأن ما كتبه المفكرون الغربيون عن الشرق حقائق لا ترقى للشك، وفي هذه الورقة عرضنا زيف آراء بعض المفكرين الغربيين في الاجتماع والاقتصاد والقانون، ونأمل أن يأتي جيل من الباحثين العرب يكملوا ما وصلنا إليه، وهي دعوة صادقة للتعاون بين الباحثين العرب في الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد، لإعادة قراءة التراث الفكري الغربي والإسلامي برؤية موضوعية ونقدية بعيدة عن مظاهر التعصب، لإنتاج مشروع فكري نهضوي جديد من تاريخنا وتراثنا العربي الاسلامي

نتائج الدراسة:

1- إن القاسم المشترك بين الباحثين في نظرية الاستبداد هو غياب الملكية الخاصة في حضارات الشرق.

2- جرى التركيز على مفهوم حرية المدن وتنظيم المجتمع المدني كوجه نقيض للاستبداد.
3- تم نفي صفة التمدن عن المجتمعات الشرقية وإنكار دور مدنها الحضاري في التطور.
4- تكمن مصلحة الغرب والولايات المتحدة في إعادة إنتاج الاستبداد وشروطه، وعدم السماح بانتقال المجتمعات الشرقية والإسلامية إلى الديمقراطية، والدليل على ذلك؛ موقفهم من الانتخابات الديمقراطية في مصر ومن ثورات الربيع العربي والثورة السورية؛ حيث قام الولايات المتحدة والغرب بالزج بمختلف قوى الارهاب والتطرف إلى الميدان لمنع نجاح الثورات في الانتقال للديمقراطية.

التوصيات والمقترحات.

1- على المستوى الرسمي لفت انتباه الأنظمة في الدول العربية، إلى ضرورة الإصلاح السياسي والانتقال إلى مجتمع ديمقراطي تعددي، وعدم السماح باستخدام مقولة الاستبداد لتدمير بلدانهم وتجزئة المُجزَّأ
2- على المستوى الأكاديمي: تنبيه الأكاديميين والباحثين العرب من مخاطر التداول لأفكار الاستبداد، وإعادة قراءة الفكر الغربي برؤية نقدية جديدة، والتعاون في العلوم الإنسانية لإنتاج مشروع عربي نهضوي

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- ابن إياس، الحنفي. (1984). بدائع الزهور. القاهرة
- آدموف، ألكسندر. (1982). ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها. ترجمة: خالد التكريتي. بغداد.
- الأرض والفلاح في مصر على مر العصور. (1974). مجموعة كتاب برئاسة تحرير: احمد عزت عبد الكريم. القاهرة
- آرون، ريمون. (1986). العواصم العربية في العصر العثماني من حيث عمارتها وعمرانها، ترجمة: قاسم طوير. دمشق
- بافيلكا، بيتر. (1993). الشرق الأدنى والسياسات الدولية. شتوتغارت- برلين- كولون
- الشيخ علي، سمير. (1997). الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية. منشورات جامعة دمشق
- الشيخ علي، سمير. (2005). "الوطن العربي بين تجارب الإصلاح الاقتصادي وضرورات الإصلاح السياسي". "دراسات استراتيجية". مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية". جامعة دمشق. العددان: (14- 15)
- عواد، عبد العزيز محمد. (1969). الإدارة العثمانية في ولايات سوريا (1864- 1910م). القاهرة
- لوبون، غوستاف. (ب. ت.). حضارة العرب. ترجمة: عادل زعيتر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة
- لوكسمبورغ، روزا. (1976). المجتمع البدائي وانحلاله. ترجمة: إبراهيم العريس. دار ابن خلدون، بيروت
- ماركس، كارل. (1974). أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي. جمعها وقدم لها أريك ج. هوبزباوم. ترجمة لجنة بإشراف: صادق جلال العظم. دار ابن خلدون. بيروت
- نعيسة، يوسف جميل. (1981). المجتمع الدمشقي بين عامي 1772- 1840. دمشق
- هيجل، أصول فلسفة الحق. (2007). ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام. ط3. دار التنوير للطباعة والنشر. بيروت.

ثانياً- المراجع باللغة الروسية:

- بولشاكوف، أوليغ. غ. (1984). مدن الشرق الأدنى في العصر الوسيط (في القرن السابع وأواسط القرن الثامن). موسكو

- بيرنيه، فرانسوا. (1936). آخر التحولات السياسية في دولة المغول الأكبر في الهند (رحلة إلى الهند)، ترجمه إلى اللغة الروسية: ب. جوخوفيتسكي، جتوماركي. م. توما، موسكو
- جونز، ريتشارد. (1937). المؤلفات الاقتصادية الكاملة، ترجمة: سوتسيكتيز. ل. لينيغراد
- سميث، آدم. (1962). أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم، ترجمة مجموعة باحثين برئاسة تحرير: ف. نيزنوف. موسكو
- العلاقات الاقتصادية الخارجية للإمبراطورية العثمانية في المرحلة المعاصرة/القرن الثامن عشر- القرن العشرين/. (1989). مجموعة مقالات برئاسة تحرير: يوري،أ. بتروسيان. موسكو
- غورريفتش، ن. إم. (1986). "بعض المسائل الجغرافية والاقتصادية التاريخية لجنوب- غرب آسيا في العصر الوسيط،""مجلة (زاروبيجني فستوك) قضايا التاريخ الاقتصادي"، مجموعة كتاب، كلارك،ن. م. غوريفتش. موسكو
- فريدمان، ل. (1963). تطور الرأسمالية في مصر 1882- 1939م. موسكو
- فيبر، ماكس. (1923). المدينة. ترجمة: ب. ن. بوبوفا. طباعة ونشر دار العلم والمدرسة. بتروغراد
- فيبر، ماكس. (1923). التاريخ الزراعي للعالم القديم، ترجمه إلى اللغة الروسية م. كانون، موسكو
- ماركس. ك. (ب ت). المخطوطات الاقتصادية للأعوام 1857- 1859، ماركس، كارل، فريدريك إنجلز، الأعمال الكاملة. (الطبعة الروسية الثانية). مجلد 46. ج1
- ماركس. ك. (ب. ت). مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي، ماركس، كارل، فريدريك إنجلز. الأعمال الكاملة (الطبعة الروسية الثانية). مجلد 13
- ماركس، كارل، فريدريك إنجلز. (ب ت). الأعمال الكاملة (الطبعة الروسية الثانية). المجلد 28. ج4
- مالتوس، توماس روبرت. (1868). مدخل إلى قانون السكان. نقله إلى الروسية: أي. إن. غلازينوفا، سان بطرسبورغ.
- مل، جون ستيوارت. (1897). أسس الاقتصاد السياسي (مع بعض الآراء حول الفلسفة الاجتماعية) نقله عن الإنكليزية: ي. أي. أوستروغراوسكي، كييف- خاركوف
- مونتسكيو، شارل لي. (1955). مؤلفات مختارة. نقله عن الفرنسية: م. ب. باكسين. موسكو

ثالثاً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Forster. w. (1926). The Embassy of Sir Thomas Roe 1615 – 1619. Oxford
- Hansen, B. (1974). An economic model for ottoman Egypt, the Islamic middle East. 700 – 1900; Studies in Economic and social, by. A. L. Udovitch, New. York
- Hourani. A. N. (1970). "Introduction to Islamic city in the light of Recent Research": The Islamic City Acolloquim. Ed. by: A. Hawrani and S. M Stern, Oxford, Writings of Karl Marx. Assen,
- Issawi,CH. (1982). The Economic of Middle East and North Africa. London-
- Issawi,CH. ,The. (1981). The Economic of Middle East and Turkey 1800- 1914. London
- Issawi. CH. (1966). The Economic History of Middle East 180- 1914. Chicago
- Kaplan, Robert D. (1997). "Was Democracy Just a Moment". "Atlantic monthly, vol. 288 (5)" https: //www. theatlantic. com/magazine/archive/1997/12 /306022/

- Krader. L. (1975). the Asiatic Mode of Production, Sources, Development and Critique in the Writings of Karl Marx, Assen
- Madan, G. R. (1979). Western Sociologist's on Indian Society: Marx, Spencer, Weber, Durkheim. Pareto
- Patnaik, Utsa. (2018). "Britain Would Collapse If It Tried to Pay Back the Money it Drained From India"; https: //www. newsclick ewsclick Report,22 Feb
- Poliak. A. N. (1935). feudalism in Egypt. Syria. Palestine and Lebanon (1250- 1500). London
- Richard,Alan,n. (1987). "Primitive a accumulation in Egypt (1748- 1882)", The Ottoman Empire and World Economy. Ed. by; Huri Islamoglu Inan. New York
- Volney m. c. f. (1887). travels through Syria and Egypt in the year 1782- 1784. London
- Wittfogel, K. (1957). Oriental Despotism; A Comparative Study Total Power. New –Haven